ومن جهتها كانت الدولة العثمانية - في اواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر - تعاني من ضعف اداري وعسكري واقتصادي جعلها فريسة لحركات التمرد والعصيان الداخلي من جهة واطماع الهيمنة والتسلط الخارجي من جهة اخرى. وشكلت معاهدة ١٨٣٨ مع بريطانيا بداية المرحلة الخامسة في ربط السلطنة العثمانية - ومن ضمنها فلسطين - بالغرب الرأسمالي الاستعماري والحاقها به كتابع هامشي لمركز النظام الاقتصادي العالمي.

وقد تميزت هذه العلاقة بين المركز والهامش بالمظاهر التالية:

١ - **القروض:**

ويديرها جهاز يسمى ادارة الدين العثماني التي تصرفت بالتبغ والملح والكحول والحرير والسمك واعشار بعض السناجق.

فقد اغدقت الدول الاوروبية مساعداتها المالية للسلطنة العثمانية لتمكينها من القيام بعملية التحديث والتطوير المطلوبة في مختلف إداراتها المدنية والعسكرية. الا ان الفساد المستشري في اوصال الادارة العثمانية وغياب الجهاز العصري الكفؤ لتولي مهمة التحديث «ونصائح» البعثات الدبلوماسية الاوروبية بتوجيه هذه القروض والمساعدات المالية باتجاه بناء جيش عثماني حديث التنظيم عصري المعدات، كل هذا ادى الى التهام القروض والمساعدات الأجنبية دون تحقيق الأهداف المنشودة. فالفساد الاداري أزداد واستفحل، وأجهزة الدولة بقيت على حالها المتخلفة للجاهل، والجيش العثماني «العصري» فشل تقريبا في تحقيق اي نصر عسكري في الخارج او الداخل رغم ما انفقه من أموال باهظة في شراء معدات وأسلحة حديثة من الدول الاوروبية صاحبة القروض ذاتها وفي تغطية نفقات المستشارين العسكريين الذين قدموا ايضا من تلك الدول الاوروبية للاشراف على تدريب الجيش العثماني وتحديثه. وبالطبع لا حاجة الى القول بأن هذا بالضبط هو ما كانت تهدف اليه الدول الاوروبية عندما مدت حبل القروض ليلتف حول رقبة السلطنة العثمانية العاجزة فيشل حركتها ويقضي عليها.

٢ - **سيطرة المصارف الاجنبية على شبكة التمويل والاقراض داخل السلطنة:**

فقد سارعت المصارف الفرنسية والبريطانية والالمانية الى فتح فروع لها في مختلف ارجاء الدولة العثمانية لمراقبة النشاط المالي في المنطقة والتحكم فيه والسيطرة عليه خدمة لاهداف ومصالح الدول الاستعمارية الاوروبية.